مشكلة البطالة وبعض أوجه علاجها

للأستاذ حسين حمدى

هـذا موضوع اجتماعى أشعر منذ اللحظة الأولى بأنه شائك . ولا يرجع السبب فى ذلك الى أنه فنى علمى ، بل لأن جوانبه متعددة يصعب حصرها أو استيعابها فى أسباب محدودة .

ولست هنا بسبيل الاضافة والاسهاب ، ولكن غايتى لا تعدو أن أصور فى إجمال غير مخل ، بعض مظاهر هذه المشكلة التى بدأ المجتمع المصرى منذ عهد قريب يحس بوطئتها ، والتى ستعود ظروف ما بعد الحرب الى تجسيمها لنا مالم نتدارکها بسياسة اجتماعية حكيمة منذ الآن حتى لا تسبقنا الحوادث فيسد أمامنا طريق العمل أو سبيل الحل . وقبل أن أعرض لموضوعى هذا أرى أن أمهد له تمهيدا لابد منه .

ابتدأت نهضتنا المصرية تخطو خطواتها الحقيقية الثابتة نحو مجالات العمل الصناعى ، ولم يكن لنا فى هذا الأمر المحتوم اختيار ولا حيلة . فهى بحكم ضيق تربتها المنزرعة أو القابلة للزراعة وعجزها عن مد عدد متزايد من السكان بحاجاتهم وأسباب معايشهم فى يوم ما . لم تجد مفرا من أن تتجه نحو الصناعة لتسد بالانتاج فى حقولها ثغرة العجز الزراعى الذى لا يتوافر كما قلنا لسبعة عشر مليونا من السكان يزداد نسلهم فى كل عام بنسبة مئوية عالية .

وإذ بدأت مصر خطواتها التمهيدية . منذ أكثر من قرن . نحو نهضة صناعية منظمة . فقد بدأت بدورها تشكو حقيقة التعطل وتتعرض أفواج عمالها للأسباب المحدثة له . فالتعطل هو حتما معضلة النظام الصناعى . وليس العجز عن العمل بسبب من الأسباب الجسمانية العارضة بقاعدة أصلية فيه . وفى ذلك يقول السير وليام بيفردج " أن عملية التوفيق بين حاجة الحرف المختلفة الى العمل وبين " كمية " العمل المحتاجة اليه . هو النقطة الشائكة فى مشكلة التعطل ، وبالجملة فان هذه المشكلة نتيجة لجملة الأسباب التى ينطوى عليها النظام الصناعى وتنشأ من جراء التقلبات الاقتصادية المتواحة عليه . ومن هذا كانت مهمة رجال السياسة الاقتصادية وقائية بحته "

ومصر بحكم ما تكنزه بين طبقات أرضها من كنوز المعادن المختلفة صالحة لقيام بيئة صناعية كبيرة [1] . وليس أدل على ذلك من نتائج حربين لهما فى مصر تأثيرا مباشرا وكان لهما أثر فى إحياء بل انشاء كثير من الصناعات التى يسهل انتاجها محليا وكنا نعتمد فى استهلاكها على ما يصدره الينا الغرب منها فالحرب العظمى الماضية كانت بمثابة المعول الذى حفر

(١) كتاب " مشكلة البطالة " ص ٢٢٢ لكاتب هذا المقال .

لنا أساس النهضة الصناعية الحديثة، ثم جاءت الحرب الحاضرة فتعطلت القوائم وأخذت ترفع قوائم البنيان .

غير أننا مازلنا فى حاجة ماسة الى وضع سياسة صناعية منظمة تقضى على أخطاء الارتجال السابقة وتدرس مكنات مصر الصناعية . وتهيىء لها المشروعات العمرانية الكبرى موزعة على عدد من السنوات . مثلها فى ذلك مثل مشروعات السنوات التى توسلت بها الأمم الزراعية والصناعية لتحريك دولاب الصناعة فيها . وقد كان لمشروعات السنوات هذه فضل تحويل البلاد الروسية من الطور الزراعى الى الطور الصناعى الهائل الذى أصبحت عليه اليوم .

وثمة عامل آخر يحفزنا الى وضع أسس لهذه السياسة الصناعية المنتظرة، هو أن عددا هائلا من العمال المصريين ممن تتابعهم معسكرات الجيوش المتحالفة فى شتى أعمالها سيجدون أنفسهم بعد أن تضع الحرب أوزارها وتقف هذه المعسكرات أعمالها . وقد أصبحوا متعطلين عن العمل . وإذا أيقنا أن جمهرة كبيرة منهم هم من العمال الذين جاءوا من قراهم الريفية طلبا للعمل فى المدن أو المعسكرات . وتصورنا صعوبة عودتهم الى قراهم التى تشكو فى الغالب تخمة ملازمة فى عدد سكانها . أحسسنا مدى الخطورة الاجتماعية التى يجب أن نعد لها عدة لمواجهتها منذ الآن . حتى لا يسبقنا الزمن فنضطر الى الاحتيال عليه بسياسة الارتجال المشئومة .

بعد هذا التمهيد أقول إنى سأقصر هذا الشطر من مقالى على موضوع بطالة العمال مرجئا موضوع بطالة المتعلمين المتعطلين الى الشطر الآخر .

وإذ حددنا موضوع هذا المقال فاننا لا نجد مفرا من أن نلم بالأسباب العلمية العامة لمشكلة البطالة بين طوائف العمال عامة والعمال المصريين خاصة مقترحين بعد ذلك بعض أوجه العلاج . ولا نعدو غايتنا التوجيه والتنبيه فقط .

تنطوى كلمة البطالة أو التعطل على عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية ذات أثر فعال فى احداث هذه المشكلة الكبرى . ولذا كان من ألزم لوازم البحث أن نبتدئ بالتحديد العلمى لمعنى هذا الاصطلاح . حتى تساعدنا دقة التعريف على فهم أصولها وتتبع نتائجها . وذلك أمر تتصل أهميته وخطورته بموضوع وسائل العلاج المقترحة .

وأول ما يأخذ النفس به أننا يجب أن نفرق بين جماعة المتعطلين القادرين على العمل . وبين أولئك الذين لفظتهم سوق الأعمال بسبب عجز أو مرض أو شيخوخة أو عاهة مثلا . كما يجب بداهة أن لا ندخل فى معنى الاصطلاح أولئك الذين تضطرهم إجازاتهم المعتادة . بقصد الاستجمام الى مفارقة مراكز أعمالهم مدة من الزمن .

وعلى ذلك يجب أن يقتصر معنى الاصطلاح على كل من كان قادرا على العمل ثم عجز عن الحصول عليه بسبب عارض من عوارض التعطل التى تنطوى عليها سوق الأعمال ، وما يصاحبها من تفاوت فى العرض والطلب ومن تباين فى مدى النشاط والكساد .

وفى بلاد الغرب . حيث تتوقف عدة صناعات كبرى على مدى التوصيات التى توصى بها الحكومات أو توصى بها الأفراد كصناعة بناء السفن مثلا . تعرض لها هذه الصناعات فترات يكسد فيها العمل تماما . وأخرى ينشط فيها ويقوى حتى يستغرق أوقات الراحة الاجبارية التى تمنحها القوانين للعمال . فمثلا هذه الصناعات . فى فترات قلة العمل وضيق نطاقه . تلفظ نسبة كبيرة من العمال الذين لا يحتاجهم العمل ومن ثمة وجب أن يلحق عمال هذه الصناعات بطائفة المعرضين للتعطل .

وإذا كنا قد أخذنا النقص بالدقة فى قياس عوامل التعطل فوجب أن لا نغفل معيار الزمن . إذ أن له أيضا أثرا ملحوظا فى هذا الأمر المعقد . وتفسير ذلك أن ثمة فريقا من المشتغلين بصناعات معينة لا تحتاج فى إنتاجها إلا إلى وقت قصير نسبيا . يجدون أنفسهم بعد الفراغ من العمل . وقد قضوا ساعات كاملة من غير ما شاغل مثمر . على حين يقضيها زملاء آخرون لهم فى مواصلة العمل المنتج بسبب احتياج صناعاتهم لمجموع ساعات العمل العادية حتى يتم إنتاجها .

وثم ناحية أخرى هامة فى تحديد معنى التعطل يجب ألا نغفلها . هى أننا يجب أن نفرق بين المتعطل وشبه المتعطل .

فطائفة المتعطلين هى التى تخلو عن العمل تماما فى فترة من الزمن طالت أو قصرت ، أما الطائفة الثانية التى يقرب أبناؤها أن يكونوا متعطلين . فهى تلك التى لا يوجد أفرادها عملا كافيا كغيرهم من العمال . وذلك إما لأن صناعاتهم لا تحتاج الى وقت طويل دواما لأنهم يتولون أعمالا إضافية صغيرة يصبحون بعد الفراغ منها متعطلين — كإخوانهم أبناء الطائفة الأولى تماما .

وقد تمتد فترة المتعطل عند " شبه المتعطلين " حتى لتصبح البطالة عندهم داء يشكون منه كشكوى المتعطلين تماما .

وعلى أساس هذه التفرقة الاقتصادية بين "المتعطلين وشبه المتعطلين" تقوم تفرقة أخرى بين مدى العوز الذى يشكوه أبناء كل من الطائفتين .

فالأشخاص الذين يشتغلون فى أعمال منتظمة ثم تعرض لهم أوقات وظروف لا يحصلون فيها على الأعمال التى تناسب مؤهلاتهم ومواهبهم ليستبدلوها بأعمال أخرى أقل منها فنا

مدخلا . يعانون القلق النفسى والضيق المادى معا ، ولكن ليس إلى الحد الذى يسلكهم مع طائفة "المتعطلين" ، إذ أن فى مقدورهم أن يتخففوا من وطأة هذه النتائج فى أوقات الكساد بما يقومون به من ادخار يوفر لهم ما كان زائدا عن حاجتهم فى فترة نشاط أعمالهم . فضلا عما يتمتعون به من مزايا ومنافع عدة لقاء اشتراكهم فى نقاباتهم أو اتحاداتهم .

أما " المتعطلون " فان مدى العوز أو الفاقة التى يعانونها تكون دائما من القسوة الى حد أنهم يتصورون سيف الحرمان وقد أسلط على رقابهم حالما تقل كمية العمل الذى يوفقون الى الحصول عليه . وهى كمية قد لا تتعدى نسبة مئوية تافهة .

ومن هنا كان التعريف العلمى اللائق بهذه المشكلة حقيقا بأن ينتظم كلا من طائفة " المتعطلين " الذين لا يجدون عملا خلال مدة زمنية معينة . وطائفة " شبه المتعطلين " الذين يشكون بسبب ظروف عملهم . التى مثلنا لبعضها . شكواهم المزمنة من العوز النسبى الناجم عن تلك الظروف .

ولقد عرف قانون التأمين ضد التعطل الصادر فى إنجلترا . المعنى الاصطلاحى المقصود بكلمة " المتعطل " بأنه الشخص الذى فى مقدوره أن يؤدى عملا ولكنه لا يوفق إلى الحصول عليه .

وثم تفرقة أخرى يجب ألا نغفلها . وهى تلك التى نقصد بها حالتين .

حالة = زيادة العمل عما تتطلبه الحرفه .

ثم حالة = وجوب توفير كمية معينة من العمل تكون بمثابة احتياطى يلبى حاجة حرف معينة عند ازدياد نشاطها .

فكثرة كمية العمل فى حرفة معينة . تنشأ عن زيادة كمية العمل على ما تحتاجه الحرفة لاتمام عملية انتاجها . وهو أمر مشاهد كثيرا فى الصناعات التافهة التى لا تحتاج فى انتاجها إلى عمليات أو جهود كبيرة . وهذا سبب الحالة الأولى .

أما سبب الحالة الثانية فناشئ عن أن هناك تقلبات تعرض فى سوق الأعمال لحرف معينة . فيزداد نشاط انتاجها . وتحتاج من ثمة الى تعبئة عدد وفير من الأيدى العاملة . يستغرق جهود طائفة كبيرة من " المتعطلين " ويؤكد علماء الاقتصاد أن حالة العمل الاحتياطى . وان استتبع طول مدة الرغبة عنه أو عدم الحاجة اليه . عطلا لكثير من الأيدى العاملة . فهو لاغنية عنه مع ذلك فى سوق الأعمال الحرة .

والخلاصة أن أسباب التعطل ترتد الى عوامل رئيسية ثلاثة .

أولا : الأسباب التى تنشأ عن عيوب النظام الصناعى .

ثانيا : اضطراب العلاقات بين العمال وأصحاب العمل . وما قد ينشأ عن ذلك من اعتصاب العمال و إضرابهم عن العمل .

ثالثا : العوامل الشخصية .

وفى مصر بدأت دراسة مشكلة البطالة جديا فى عام ١٩٣١ ، ففى يناير من تلك السنة تشكلت لجنة حكومية خاصة لدرسها وتقديم الاقتراحات عن خير الوسائل لمكافحتها . ولكن كان عدم وجود وسيلة تكفل الوصول الى إحصاء دقيق مما زاد فى صعوبة حصر العمال المتعطلين .

وقد عمل فى شهر فبراير سنة ١٩٣٢ احصاء عن العمال العاطلين ما عدا المشتغلين منهم بالزراعة . كما عمل إحصاء آخر فى شهر مارس سنة ١٩٣٤ وكانت نتيجة كل منهما الفشل . إذ أن عدد المتعطلين بحسب هذين الاحصائين كان أقل بكثير من الحقيقة ، حيث ظن العمال المتعطلون أن الغرض من هذا الاحصاء هو تجنيدهم .

بقى الحديث عن بطالة المتعلمين المتعطلين أو بعبارة أخرى بطالة طالبى التوظف من المتخرجين فى مختلف معاهد التعليم ، ولست فى حاجة الى وصف هذا النوع من البطالة أو الى ضرب الأمثال لهذه الوظائف المتواضعة التى يهرع اليها من صفوف هذا الجيش المتعلم العامل بالآلاف . يتأبط كثير منهم شهاداته الجامعية العالية ليقدمها الى الجهة الطالبة للخدمة كسبيل لتزكية مواهبه ومؤهلاته ، ولقد كان أول من تكفل بشرح هذه العلة شرحا دقيقا المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية الأسبق فى المذكرة التى رفعها الى مجلس الوزراء بصدد هذه المشكلة لتأليف لجنة خاصة لبحثها ، وفى الكلمة التى ألقاها فى أول اجتماع لهذه اللجنة ، ومن يومئذ توالت البحوث الاجتماعية مستفيضة أسباب هذه المشكلة مقترحة أوجه العلاج التى يدلى بها أصحابها ويظنون فيها سبيلا الى حسمها قبل استفحال أخطارها .

أما أسباب هذا النوع من البطالة فكثيرة متشعبة وسنقتصر فى الكلام على خمسة أمور منها .

(أولا) عدم مراعاة التناسب بين الوظائف و بين من تعدهم معاهد التعليم للقيام بها وذلك أن فى مصر طائفة من معاهد التعليم تعد تلاميذها اعدادا خاصا تؤهلهم للقيام فى المستقبل بوظائف معينة ككلية البوليس والكلية الحربية ودار العلوم ومدارس المعلمين الأولية وغيرها — فالكليتان الأولى والثانية تعدان لوظائف الادارة والجيش والمدارس الأخرى تعد لوظائف التدريس ، ومن الواضح أنه اذا أرصد أمام متخرج فى معهد من هذه المعاهد أبواب الوظائف التى أعد لها لا يسعه غالبا الا الالحاق بجيش المتعطلين أو امتهان حرف مؤقتة وغير فنية ، وما قلناه فى المدارس السابقة يصدق كذلك على بعض الأقسام فى كليات جامعتى فؤاد الأول وفاروق الأول .

(ثانيا) توجيه العناية فى التعليم الثانوى الى مجرد الإعداد والتعليم العالى واغفال ما عدا ذلك ، فقد نجم عن هـذا العيب أن المتخرجين فى مدارسنا الثانوية بنظمها الحاضرة لا يصلحون الشئ الا لتكملة دراستهم بكليات الجامعة أو بالمدارس العليا ، ولذلك تقلق فى وجودهم معظم الأعمال الحكومية والحرة التى يقصدونها — لأنهم لا يكادون يصلحون لأى عمل منتج — والنتيجة الطبيعية لهذا أن أخذ ينضم كل عام الى جيش المتعطلين جيش آخر من متخرجى المدارس الثانوية .

ولا سبيل الى التخلص من ذلك الا اذا منحنا تعليمنا الثانوى شيئا من الاستقلال . وعملنا على تشكيله بالشكل الذى يتفق مع جميع الأغراض الآجلة التى نقصد منه . ونعد طلبته ليكونوا صالحين لمختلف الأعمال التى يزاولونها عادة والتى ينبغى أن يزاولها أمثالهم اذا اقتصروا على هذا القدر من التعليم — ومن أهم ما يجب عمله أيضا تخليص تربيتنا الثانوية من تلك الصبغة النظرية البحتة التى تشوب مناهجها وطرق تدريسها وتعديل هذه المناهج وهذه الطرق تعديلا جوهريا يجعلها وثيقة الصلة بالحياة العملية .

(ثالثا) ضعف المتخرجين فى مختلف المدارس الثانوية فى اللغات الأجنبية ، وهو وأن كان عيبا قد هون من شأنه صدور قانون اللغة العربية الا أنه مازال ذا أهمية كبرى إذ أنه من الواضح أن معظم الأعمال الحرة ووظائف الشركات بأيدى الأجانب ، وهى لذلك تتطلب إجادة لغتين أو لغة أجنبية على الأقل ، فضعف المتخرجين فى مدارسنا فى اللغات يحول بينهم وبين مزاولة هذه الأعمال ويعوقهم عن منافسة العناصر الأجنبية المرتفعة منافسة مشروعة .

(رابعا) ومن الأمور التى زادت فى جيش المتعطلين من المتعلمين إهمال ناحية المهارة اليدوية فى المدارس الثانوية . وكأنما ظن المشرفون على شؤون التعليم أن هذه المهارة غير ضرورية الا لطلبة المدارس الفنية والصناعية مع انه من المجمع عليه أن كسب المهارة لا يقل أهمية فى التربية عن كسب المعلومات ، وأن مواد كسب المهارة لا يستقيم دونها أى منهج دراسى وبخاصة فى الابتدائى والثانوى ، وغير غريب أن تفطن وزارة المعارف المصرية الى ضرورة هذه المواد فأضافت بعضها الى المنهج ولكنها فى حاجة ماسة إلى عناية أو فى ورعاية أشد .

(خامسا) عدم السير على نظام التعليم الاقليمى فى مرحلة الدراسة الثانوية وانما على نظم التجانس العقيم فانعدم بذلك الطابع الشخصى الذى ينبغى أن تتطبع به كل مدرسة فى حدود بيئتها الخاصة .

وقد نجم عن ذلك أن المتخرجين فى هذه المدارس استحالوا هم أنفسهم نماذج متماثلة لا يصلحون الا لنوع واحد من الأعمال ، ويضطرون الى التزاحم فى حيز ضيق لا يتسع لعشر

معشارهم، وتحيط بهم ميادين البطالة من جميع الجهات، ولو سرنا فى تربيتهم على نظام التعليم الاقليمى لخففنا كثيرا من حدة تكالبهم على الوظائف ولوجهنا أنظارهم الى نواح جديدة للعمل ولقربت صلتهم ببيئاتهم وأمكن كل منهم أن ينتفع بخيرات بلاده، ولايخفى ما لهذا من أثر فى وقايتهم من شرور البطالة .

وبعد ، فلما كانت هذه المشكلة على جانب عظيم من الأهمية فقد كان من الطبيعى ألا يهملها بعض دعاة الاصلاح من رجال مصر وها أنذا أبادر باثبات بعض آرائهم نقلا عن كتابى "مشكلة البطالة" الذى صدر حديثا .

١ — يرى الدكتور حافظ عفيفى باشا أننا فى مصر لم نحدد غرضنا من التعليم، هل هو ماتنشئه الحكومة من المدارس فى كل عام لتخريج ماتحتاج أعمالها اليهم من الموظفين ؟ إن كان ذلك غرضها فعليها أن تتفل من الغد ثلاثة أرباع المدارس المفتوحة لأنها لاتستطيع أن توظف سنويا أكثر من ربع خريجها والباقى يظل متعطلا عالة على الأمة محرومة من انتاجهم . أم أن الغرض هو نشر التعليم بين طبقات الشعب لاعداد نشء صالح يتولى جميع الأعمال سواء فى الحكومة أو فى غيرها؟ والواقع الذى نشاهده أن معظم المتعلمين لا أمل لهم الا التوظف فى الحكومة — وهذا وحده دليل قاطع للدلالة على نقص أساليب تعليمنا مادامت هذه الأساليب لم تخلق فى شبابنا تلك النزعة الاستقلالية التى تدفع كل شاب الى النضال فى حياته معتمدا على نفسه معتزما النجاح. يشق طريقه ولا يقبل أن يعيش متعطلا ولكنى اتساءل كيف تخلق هذه النزعة الاستقلالية فى شبابنا بينما لا توجد هذه النزعة فى نفس المعلم الذى يتولى أمر تعليم ابنائنا ومن الصعب أن نطلب من هذا المدرس أن يبث فى الشباب روحا لاتوجد فيه .

٢ — أما معالى السنهورى بك وزير المعارف الحالى فقد رأيت أن أثبت له رأيا سبق أن نشره تحت عنوان مشكلة الشباب المتعطلين من الشبان المتعلمين وبعض وجوه علاجها الوقتى والدائم حيث قال : إن مشكلة المتعطلين من الشبان المتعلمين قد بدأت منذ أن بدأ فقدان التوازن بين سياسة التعليم والتنظيم الاقتصادى للبلاد مع وجوب ارتباطهما ارتباطا وثيقا — فاذا لم ينتظم التعليم طبقا لمقتضيات الحالة الاقتصادية فى البلاد زاد عدد المتعلمين فى بعض الحرف وقل فى البعض الآخر فتوجد الظاهرتان اللتان نشكو منهما وهما

(أ) التضخم الكبير فى بعض الحرف والتزاحم العنيف مابين محترفيها الى درجة تنزل بالمستوى الأدبى والمادى لهذه الحرفه .

(ب) قلة عدد المشتغلين فى بعض الحرف الأخرى وقدرة الاكفاء فيها من المصريين الى درجة استيلاء الأجانب على نواحى النشاط فى هذه الحرف استيلاء يكاد يكون تاما .

ويرى معالى السنهوري باشا أن هذه المشكلة يمكن معالجتها بنوعين من العلاج علاج وقتي وعلاج دائم — والعلاج الوقتي يتلخص فيما يأتي :

(أولا) أن تفضل الحكومة في ملء وظائفها الخالية أصحاب الشهادات العليا على مادونها من الشهادات مادام حامل الشهادة العليا يستطيع اتقان العمل .

(ثانيا) أن تطالب الحكومة من الشركات الأجنبية التي تستغل أموالها في مصر توظيف أكبر عدد مستطاع من الشبان المصريين المتعلمين وتطلب الى هذه الشركات التوسع في استعمال اللغة العربية .

(ثالثا) أن تضع الحكومة مشروعا لاستغلال الأراضي البور في شمال الدلتا عن طريق انشاء جمعيات تعاونية صغيرة من الشبان المتعلمين الحاملين لمختلف الشهادات من زراعية وتجارية ، وتمون هذه الجمعيات برؤوس أموال صغيرة على أن ترد هذه الأموال للحكومة بفوائد قليلة بعد مدد طويلة (وقد بدىء فعلا بتوزيع هذه الأراضي على خريجي الزراعة)

أما العلاج الدائم لمشكلة المتعلمين المتعطلين فهو رسم سياسة للتعليم تتمشى مع التنظيم الاقتصادي للبلاد ، وأن تكون الكثرة الغالبة من الشبان المتعلمين جنودا في الميادين الاقتصادية المتنوعة ويجب أن يفتح الباب واسعا للتعليم الفني بانشاء عدد كبير من المدارس المتوسطة في الزراعة والتجارة لتخريج جنود في ميدان النشاط الاقتصادي يحلون محل طائفة الأجانب المرتزقة وطائفة غير المتعلمين الذين ورثوا حرفهم ووصلوا اليها عن طريق المران العملي دون علم أو تثقيف .

أما سعادة نجيب الهلالي باشا فيرى أن عدد المتعلمين المتعطلين في مصر قليل اذا قيس بنظيره في البلاد الأوربية كانجلترا وفرنسا وبولندا اذا أن سكان هذه الأخيرة ضعف سكان مصر وبها خمس جامعات ومدارس عليا متعددة يربو عدد طلابها على أربعين الفا (هذا الإحصاء قبل الحرب الحالية)

لذلك فإن سعادة الهلالي باشا لا يذهب مع الرأي القائل بتحديد عدد المتعلمين وتضييق دائرة التعليم بقدر ماتحتاج اليه المهن والصناعات القائمة ، لأن هذا الحل لم تلجأ اليه دولة من الدول التي اصطدمت قبلنا بمشكلة المتعلمين المتعطلين ، وحتى إذا جاز التفكير فيه في بلد اكتفت بالصناعات فهو لا يصلح في بلد لا زال بكرا في الصناعة والتجارة ويرجو أن تزدهر فيه الأعمال الحرة — ومن جهة أخرى فإن حالة التعطل الناشئة عندنا ليست بحسب وجهة نظر معاليه مترتبة على زيادة التعليم عما يلزم وإنما هي نتيجة لسوء الحالة الاقتصادية العامة وأخيرا يرى أن خير علاج لهذه الحالة هو تأليف شركات قوية تجارية وصناعية ثم معاونة الحكومة لها وتشجيعها اياها بمختلف الوسائل . فاليابان منذ خمسين عاما لم يكن فيها صناعة أو تجارة ، وفي مدى ٢٥ سنة تكونت فيها خمسة آلاف شركة تجارية وصناعية .

واليكم رأى رجل قانونى اجتماعى هو سعادة الأستاذ محمد العشماوى بك المستشار الملكى ونائب رئيس رابطة الاصلاح الاجتماعى إذ قال فى بحث له :

وقد كان من أثر ضعف المستوى الثقافى أن نشأت مشكلة المتعطلين . ويخطئ من يظن أن علة هذه المشكلة كثرة المتعلمين . فإن بادا أميوه ثمانون فى المائة لا يصح أن يقال عنه إن المتعلمين فيه قد زادوا عن حاجته ولا أحسب أن العلة فى مشكلة التعطل راجعة إلى سوء إعداد الشبان للكفاح الحيوى . فالواقع الذى يجب أن يعلمه الناس جميعا أن المتعلم المصرى بصناعة جيدة تاق فى السوق فلا تجد من يشتريها — لأن غالبية السوق ورواده لا يعرفون للعلم مصلحة ولا يقدرون له غاية — يتخرج فى معاهدنا الوف تخصصوا فى الصناعة فلا يجدون ميدانا يرحب بهم لأن أغلب المصانع تقنع بالاميين ، ويتخرج طلبة التجارة فلا تتسع لهم الأعمال الملائمة لثقافتهم فى المتاجر لأن الاميين يملأونها وعندنا طلبة الزراعة يتخرجون فلا يلقون فى مصر الزراعية مجالا فسيحا لأن المحيط الزراعى العام لا يؤمن للآن بأن الزراعة علم له قواعده وفنونه وتجارب ثلاك الأراضى يكتفون بما ورثوه عن آبائهم من آلاف السنين ولا يريدون أن يستخدموا خريجى معاهد الزراعة ليغزوا الحقول بعلم سديد وفن جديد — ومن ذلك يتضح أن مشكلة المتعلمين المتعطلين ترجع إلى هبوط المستوى الثقافى هبوطا مزعجا .

هذه هى بعض الآراء التى أبديت لحل مشكلة المتعلمين المتعطلين ، وقد فطنت الحكومة المصرية إلى هذه المشكلة الخطيرة وفكرت فى حلها قبل أن تتفاقم ويشتد ضررها — فأنشأت فى سنة ١٩٣٦ مكتبا يسمى بمكتب توظيف الشبان المتعلمين المتعطلين ، ويسمى الآن ادارة مكافحة البطالة ، وبدأ المكتب عمله بالفعل واتصل بوزارة المعارف ومصلحة الاحصاء وجمع البيانات وحصر الشبان المتعلمين ومؤهلات كل فريق ، وقام بوضع احصائيات عن الشركات التى تزاول عملها فى مصر ثم اتصل بها وأمكن من توظيف بعض شبابنا ، ولكننا نأمل أن تتخذ الحكومة من الآن إجراءات تكون أقوى أثر وأفعل نتيجة وخاصة ونحن نواجه اليوم هذه المشكلة بعد اعلان الحدنة بأشد مما كان عليه الحال من قبل .

حسين حمدى

بالبحوث الفنية بوزارة الشئون الاجتماعية